الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.43

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
6 August 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (تابع)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-33724 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** (A/63/521 و A/63/686 و Corr.1 و A/63/746/Add.2)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (تابع) (A/63/604 و A/63/714 و A/63/746/Add.2)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (تابع) (A/63/668 و A/63/717 و A/63/746/Add.4)

١ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): عرض تقرير الأداء بشأن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/521)، فقال إن الجمعية العامة اعتمدت، بموجب قرارها ٦١/٢٨٧، مبلغا قدره ٥٠٠ ٦٦٢ ٣٩ دولار للإنفاق على القوة، وإن النفقات بلغت ٧٠٠ ١٧٩ ٤٢ دولار، مما يمثل احتياجات إضافية قدرها ٢٠٠ ٥١٧ ٢ دولار. والأسباب الرئيسية لهذا الفرق هي حدوث زيادة كبيرة في أسعار الوقود خلال فترة الميزانية؛ والاحتياجات المتعلقة بدفع بدل الإقامة المقرر للبعثة لضباط أركان القوة، عملا بقرار الجمعية العامة ٦١/٢٧٦؛ وازدياد الاحتياجات المتعلقة بسفر الأفراد العسكريين بسبب ارتفاع تكاليف الرحلات الجوية؛ واقتناء ثلاث مركبات مدرعة للدوريات وتحويل ناقلتي أفراد مدرعتين إلى عربتي إسعاف، بهدف تعزيز سلامة أفراد البعثة؛ وتنفيذ زيادتين متتابعتين في جدول مرتبات الموظفين الوطنيين. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة مدعوة إلى اعتماد مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ٥١٧ ٢ دولار وتقسيمه إلى أنصبة مقررة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٨، وإلى البت في كيفية معاملة الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وقدرها ٢٠٠ ٠٧٦ ٢ دولار.

٢ - وعرض تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/686)، فقال إن الميزانية المقترحة البالغة ٦٠٠ ٣٦٩ ٤٥ دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ تعكس نقصانا نسبته ٠,٨ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ ٠٠٠ ٧٢٦ ٤٥ دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٦٤ للإنفاق على القوة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويعزى هذا الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات في إطار بندي المرافق والهياكل الأساسية والنقل البري، بسبب الهبوط في سعر وقود الديزل، وإلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات التشييد. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة مدعوة إلى اعتماد مبلغ قدره ٦٠٠ ٣٦٩ ٤٥ دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وإلى تقسيم هذا المبلغ إلى أنصبة مقررة بمعدل شهري قدره ٨٠٠ ٧٨٠ ٣ دولار، إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار ولاية القوة.

٣ - وعرض تقرير الأداء بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/604)، فقال إن الجمعية العامة اعتمدت، في قرارها ٦١/٢٨٩، مبلغا قدره ٢٠٠ ٢٧٧ ٨٤٦ دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٥٠٠ ٤٥٩ ٨٢٠ دولار، وتبقى بذلك رصيد حر قدره ٧٠٠ ٨١٧ ٢٥ دولار، مما يمثل معدل تنفيذ قدره ٩٦,٩ في المائة. ويعزى هذا الفرق أساسا إلى التنفيذ الجزئي لبعض مشاريع التشييد المخططة وإرجاء بعض آخر منها،

حيث ركزت البعثة على المشاريع ذات الأولوية لتلبية ما استجد من الاحتياجات التشغيلية البالغة الأهمية؛ وإلى انخفاض الإنفاق على النقل الجوي، الذي يعزى أساسا إلى ترتيبات تقاسم التكاليف مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإلى انخفاض عدد ساعات الطيران عما كان مدرجا في الميزانية، بسبب نقل العمليات المضطلع بها في دارفور إلى العملية المختلطة؛ وإلى حالات التأخر في تنفيذ برنامج البعثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة مدعوة إلى البت في كيفية معاملة الرصيد الحر البالغ ٧٠٠ ٨١٧ ٢٥ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وكذلك الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وقدرها ٤٠٠ ٣٨١ ٥٦ دولار.

٤ - وعرض تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/714)، فقال إن الميزانية المقترحة البالغة ١٠٠ ٥٦١ ٩٨٠ دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ تعكس زيادة نسبتها ١٩,٦ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ ٦٠٠ ٧٢٠ ٨٢٠ دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٧/٦٢ للإنفاق على البعثة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. والأسباب الرئيسية لهذا الفرق هي الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالموظفين الدوليين، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣؛ والزيادة المقترحة في عدد الأفراد العسكريين؛ ولإنشاء المقترح لـ ١٤٥ وظيفة دولية إضافية و ٤٥١ وظيفة وطنية و ٦٨ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة؛ وتوسيع برنامج التشييد؛ وحدوث زيادة في تكاليف النقل الجوي تعزى أساسا إلى حدوث زيادة في عدد ساعات الطيران وفي التكاليف المضمونة لتشغيل الأسطول. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة مدعوة إلى اعتماد مبلغ قدره ١٠٠ ٥٦١ ٩٨٠ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وإلى تقسيم هذا المبلغ إلى أنصبة مقررة بمعدل شهري قدره ٤٢٥ ٧١٣ ٨١ دولارا، إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

٥ - وأردف قائلا إن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٧٣/٦٣، على رصد اعتماد إضافي قدره ١٠٠ ١٧٣ ٥٦ دولار للإنفاق على البعثة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتمثل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ زيادة نسبتها ١٢,٦ في المائة بالمقارنة بمجموع الموارد المعتمدة البالغة ٧٠٠ ٨٩٣ ٨٧٦ دولار للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٦ - وعرض تقرير الأمين العام بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/717)، فقال إن الميزانية المقترحة البالغة ٢٠٠ ٤١١ ٧٨٩ ١ دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ تعكس زيادة نسبتها ١٩,٣ في المائة بالمقارنة بالتمويل البالغ ٠٠٠ ٧١٠ ٤٩٩ ١ دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٢ باء للإنفاق على العملية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. والأسباب الرئيسية لهذا الفرق هي زيادة النشر المتوقع لأفراد العملية النظاميين والمدنيين خلال فترة الميزانية؛ وزيادة الاحتياجات اللازمة من الموارد لتغطية التكاليف التشغيلية في مجالات النقل الجوي، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والخدمات الطبية، والمعدات الخاصة، من أجل دعم العمليات الموكلة إلى العملية المختلطة. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة مدعوة إلى اعتماد مبلغ قدره ٢٠٠ ٤١١ ٧٨٩ ١ دولار للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وتقسيم مبلغ قدره ٦٠٠ ١١٧ ١٤٩ دولار إلى أنصبة مقررة للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ وتقسيم مبلغ قدره

٦٠٠ ٢٩٣ ١ ٦٤٠ دولار إلى أنصبة مقررة بمعدل شهري قدره ٦٠٠ ١١٧ ١٤٩ دولار، إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار ولاية العملية.

٧ - **السيدة مكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/746/Add.2)، فقالت إن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بالتجاوز المتوقع للنفقات المرصودة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي حين أن اللجنة الاستشارية تدرك ما تنطوي عليه عمليات حفظ السلام من احتمال حدوث تغيرات في احتياجاتها التشغيلية، فإنه ينبغي تحسين التخطيط للنفقات الرئيسية وصقل عملية التنبؤ بها، تجنُّبا لحدوث فروق كبيرة بين المبالغ المعتمدة والمبالغ المنفقة.

٨ - وأردفت قائلة إن اللجنة الاستشارية تؤيد مقترحات الأمين العام بشأن ملاك الموظفين، لا سيما المقترحات المقدمة استجابةً لملاحظات مجلس مراجعي الحسابات. إلا أن اللجنة توصي بالنسبة إلى الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ لموظف الشؤون المدنية أن تُنشأ أولا بالرتبة ف-٣، وبألا تُنشأ في الوقت الحالي الوظيفة المُقترحة لمساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) بالرتبة ف-٤.

٩ - واستطردت قائلة إن اللجنة الاستشارية تلاحظ النقصان في الاحتياجات التقديرية المتصلة بالتكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنة بتكاليف الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويمكن تحقيق خفض إضافي قدره ٨٠٠ ٣٠ دولار إذا نُفِّذت توصية اللجنة باتخاذ متوسط تكلفة الوقود للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٩ أساسا لتقدير تكاليف الوقود للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

١٠ - وأشارت إلى أن الجمعية العامة مدعوة إلى اعتماد مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ٥١٧ ٢ دولار وتقسيمه إلى أنصبة مقررة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وإلى قيد الإيرادات والتسويات الأخرى البالغ قدرها ٢٠٠ ٠٧٦ ٢ دولار لحساب الدول الأعضاء، على نحو يُحدَّد لاحقا. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا قدره ٠٠٠ ٢٥٦ ٤٥ دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولايتها.

١١ - وعرضت تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بتقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/746/Add.5)، فأعربت عن رأي اللجنة الاستشارية الذي مؤداه أنه كان ينبغي للميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أن تبين بمزيد من الوضوح الصلة بين العمليات المعقدة للبعثة، بهيئتها المعدلة مؤخّرا لتتواءم مع البنية السياسية والإدارية للسودان، والاحتياجات المالية للبعثة.

١٢ - وأردفت قائلة إنها مع إقرارها بأن البعثة ينبغي أن تكون على أتم درجة من الاستعداد لدعم الأنشطة المقررة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن التقدم يتوقف على التطورات الحاصلة على أرض الواقع. ولهذا توصي اللجنة الاستشارية بأن يكون معامل الشغور للوظائف الدولية الجديدة ٧٥ في المائة بدلا من نسبة الـ ٥٠ في المائة المعتادة. وترد توصيات أخرى متعلقة بالملاك في الفقرتين

٣٥ و ٣٦ من تقرير اللجنة. ونتيجة لأن التقدّم في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر غير مستيقن، ونظرا إلى النقص في الإنفاق في السنوات الماضية بسبب حالات التأخر في مشاريع التشييد، أوصت اللجنة الاستشارية بخفض التكاليف التشغيلية بنسبة ٥ في المائة. وينبغي إتمام مشاريع التشييد المعنيّة بأسرع ما يمكن حيث إن بدل الإقامة المقرر للبعثة يستمر دفعه بقيمته الكاملة أثناء فترات تأخر التشييد.

١٣ - وأشارت إلى أن الجمعية العامة مدعوة إلى أن تقيّد لحساب الدول الأعضاء، على نحو يُحدَّد لاحقا، الرصيد الحر البالغ ٧٠٠ ٨١٧ ٢٥ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، فضلا عن الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٤٠٠ ٣٨١ ٥٦ دولار للفترة نفسها. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ قدره ٠٠٠ ٦٥٦ ٩٥١ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولايتها.

١٤ - **السيدة أهلينيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعته لاستخدام التدابير الاستثنائية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/63/668)، فقالت إنها خاطبت الأمين العام خطيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقب قراره الإذن بممارسة المرونة في تطبيق السياسات والإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالبعثة، على النحو المبين في رسالته المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجّهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379). وأشارت إلى أنها أوضحت في رسالتها أن المسؤولين عن التفويض يظلون خاضعين للمساءلة عن أية مخالفة أو أي استخدام للموارد على نحو مفرط أو غير سليم من جراء أي إعفاء من قواعد المنظمة، وأنه ينبغي لهم وضع ضوابط داخلية مناسبة للرقابة والرصد.

١٥ - وأشارت إلى القاعدة ١٠١-١ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة تبيّن كيف يفوّض الأمين العام السلطة والمسؤولية فيما يتعلق بتنفيذ النظام المالي والقواعد المالية إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، الذي يجوز له بدوره أن يفوض هذه السلطة مرة أخرى بالنسبة لجوانب محددة من النظام المالي والقواعد المالية. ولكن اتضح لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تفويض السلطة من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الدعم الميداني يفتقر إلى الآليات اللازمة التي تؤكد للأمين العام أن التدابير الاستثنائية التي وافق عليها ستُستخدم على نحو سليم وفعال.

١٦ - وأكدت على وجه الإجمال أن أثر التدابير الاستثنائية في نشر البعثة كان محدودا وأن هناك مواطن ضعف قد اتضحت في سياق تحديد تلك التدابير الاستثنائية والإذن بها وتنفيذها. فلم تكن بعض التدابير لازمة لتحقيق الأهداف التشغيلية للبعثة، بينما تم تنفيذ بعض آخر منها ولكنه لم يسهم كثيرا في التعجيل بنشر الأفراد.

١٧ - وذكرت أن أحد التدابير الاستثنائية التي أذن بها الأمين العام، وهو استخدام عقود أحادية المصدر وغير تنافسية، أدى إلى إسناد عقد قيمته ٢٥٠ مليون دولار إلى شركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز (Pacific Architects and Engineers) لتقديم خدمات لوجستية متعددة الأغراض. وأشارت إلى أن هناك تقريرا عن مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإدارة هذا العقد الذي تسبب في دعاية سلبية وأضر بسمعة المنظمة، سيوضع قريبا في صيغته النهائية وسيكون متاحا للدول الأعضاء.

١٨ - واسترسلت قائلة إنه في غضون ذلك، أظهرت عملية المراجعة الحالية للتدابير الاستثنائية أن لجنة المقر للعقود

تعرضت لضغط زمني حال بينها وبين إنجاز مسؤولياتها بفعالية، وأن شعبة المشتريات لم تقارن هذا العقد معياريا بعقود مماثلة فعرَّضت بذلك المنظمة لخطر دفع أسعار باهظة، وأن إدارة الدعم الميداني لم تُجر تحليلا للتكاليف والفوائد لكفالة الحصول على أفضل قيمة مقابل الثمن. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت وظائف إدارة العقود شاغرة وتم دفع رسوم غير معقولة وطُلبت معدات باهظة ولكنها لم تُستخدم إطلاقا.

١٩ - واستطردت قائلة إنه مع اندهاش مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أنه لم تتوافر له فرصة الاطلاع على محتوى مذكّرة الأمين العام بشأن نتائج المراجعة التي أجراها المكتب (A/63/668/Add.1) قبل نشر تلك المذكرة، فإن محتواها لا يختلف إلا اختلافا ضئيلا عن التعليقات التي سبق أن تلقاها المكتب من إدارة الشؤون الإدارية وأدمجها في تقريره. ولا يزال المكتب غير مقتنع بأنه قد تم استخلاص الدروس ذات الصلة والقبول بالمساءلة عن أوجه القصور.

٢٠ - واسترسلت قائلة إن مذكّرة الأمين العام بشأن نتائج المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تشير إلى دعوتين تم توجيههما إلى المكتب لحضور اجتماعات مع شعبة المشتريات لتقديم المشورة بشأن المخاطر المحتملة في سياق إبرام هذا العقد وإدارته، إلا أن المكتب لا يرى أن حضوره هذه الاجتماعات بديل يغني عن المسؤولية الإدارية، وهو رأي مسجل في محضر أحد هذه الاجتماعات.

٢١ - وأشارت إلى أن مذكرة الأمين العام تتضمن اعتراضا على رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي مفاده أن دفع أسعار تُعتبر غير متناسبة بالمقارنة بالأسعار المدرجة في العقود الإطارية القائمة، أدى إلى تكبد نفقات قدرها ٧ ملايين دولار، بزعم أن المبلغ هو ٣ ملايين دولار فقط. بيد أن المكتب أكد تقييمه الأصلي.

٢٢ - وأضافت قائلة إن المكتب لم يتمكن من التحقق من تأكيد الأمانة العامة أن المفاوضات التي استهدفت تخفيض النفقات العامة والتكاليف الإدارية أدت إلى تخفيض التكلفة بأكثر من ١٦ مليون دولار. ويبدو أن الوفورات ناتجة عن رسوم لم تُدفع بسبب أعمال لم تُنجَز، وليست ناتجة عن انخفاض حقيقي في التكاليف.

٢٣ - وذكرت أن توصيات المكتب تتعلق بآليات الحوكمة السليمة؛ وإجراء تقييم رسمي للمخاطر لتحديد الظروف التي تبرر استخدام تدابير استثنائية؛ والمساءلة عن عدم التخطيط على الوجه السليم فيما يتعلق بتوفير الخدمات اللوجستية المتعددة الأغراض وعن مواطن الضعف في عملية إبرام العقد وإدارته؛ والتعديلات المتعلقة بطلب التوريد المقترح مع حكومة إسبانيا لتوفير خدمات إدارة العقود.

٢٤ - **السيدة هورتس - سويكا** (مديرة دائرة تنسيق السياسات والرقابة في مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرضت مذكرة الأمين العام (A/63/668/Add.1) بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعته لاستخدام التدابير الاستثنائية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فأكدت أنه تم توخي الحذر الشديد في الإذن بالأخذ بتدابير المرونة وفي استخدامها لدى تطبيق القواعد الإدارية وأن جميع الأنشطة التي نُفِّذت في إطار التدابير الاستثنائية تقيدت بأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وإجراءاتها، وأسهمت في جعل العملية تؤدي مهامها على نحو أفضل. وكان أهم خطر واجهته الأمانة العامة في تنفيذ الولاية التي قررها مجلس الأمن للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هو أن الإخفاق في توفير المرافق على نطاق واسع في الميدان من شأنه أن يُفشل العملية ذاتها. واعتُبر هذا الخطر أشد وطأة من المخاطر الناجمة عن استخدام عقد أحادي المصدر بدون طرح مناقصة تنافسية. وأضافت قائلة إن المنظمة فضّلت

أن تخفف من حدة المخاطر المختلفة المتصلة بتعطل سلسلة الإمداد، وذلك عن طريق إدراج زيادات إضافية والتخطيط ''للسيناريوهات القائمة على أسوأ الافتراضات''.

٢٥ - واختتمت كلامها قائلة إن تقديرات الآثار المالية الناجمة عن أوجه القصور والواردة في مرفق تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/63/668) تفتقر إلى الدقة، وذلك على النحو الموضح في مرفق مذكرة الأمين العام (A/63/668/Add.1).

٢٦ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن المجموعة توافق على الإنجازات المتوقعة المبينة في تقرير الأمين العام بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/63/714)، والمؤدية في غضون فترة البعثة إلى تحقيق الهدف العام الذي ينشده مجلس الأمن، وهو تحقيق المصالحة الوطنية، والسلام والاستقرار الدائمين، وبناء سودان مزدهر وموحّد، تُحترم في كنفه حقوق الإنسان وتُكفل الحماية لجميع المواطنين. وأردفت قائلة إن المجموعة مدركة لضرورة توفير موارد كافية لجميع بعثات حفظ السلام وتشير إلى أنه تَعيّن اعتماد مبلغ إضافي للإنفاق على البعثة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ولذا فإن القلق يساور المجموعة من أن توصيات اللجنة الاستشارية تستتبع خفضاً للميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأهمية البالغة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات ما بعد الصراع، لا يتوافر لدى المجموعة اقتناع بتوصية اللجنة الاستشارية بتطبيق معامل للشواغر حدّدته جزافياً بنسبة ٧٥ في المائة فيما يتعلق بالوظائف الدولية المتصلة بتلك الأنشطة.

٢٧ - واستطردت قائلة إن المجموعة تلاحظ بعين الارتياح أن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ قُدِّمت مبكراً عن السنوات السابقة، مما يتيح وقتاً كافياً للنظر في مقترحات الأمين العام. ونطاق العملية وطبيعتها المختلطة يبرران تخصيص الموارد بكامل المستويات المقترحة من الأمين العام. ولذا تلاحظ المجموعة مع القلق التوصية الجزافية للجنة الاستشارية بزيادة معاملات التأخر في النشر وما يترتب على ذلك من خفض نسبته ٥ في المائة لاحتياجات النقل الجوي للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وفي حين أن المجموعة تدرك مدى صعوبة ولاية العملية ومقدار التأخر في الانتشار، فإنها واثقة من أن العملية ستبلغ كامل قوامها خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٢٨ - وأردفت قائلة إنه وإن كان من الواجب تشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق مكاسب عن طريق زيادة الكفاءة، فإن المجموعة تؤكد على أن ترتيبات التعاون فيما بين البعثات التي تشمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، يجب ألا تعوق هذه البعثات الثلاث التي تضطلع بأدوار وولايات ومسؤوليات متمايزة، عن أداء مهامها بشكل فعال. وينبغي في هذا الصدد استطلاع إمكانية تزويد قاعدة عنتيبي بالقدرة الدائمة على توفير الخدمات العادية للبعثات الثلاث في منطقة العمليات نفسها بغية سد أية ثغرات موجودة حالياً.

٢٩ - واسترسلت قائلة إن المجموعة تلاحظ بقلق النتائج الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/63/668) وتشدد على أن وجود عملية دقيقة للتخطيط كان من شأنه أن يغني عن الحاجة إلى التدابير الاستثنائية. وذكرت أن المجموعة تود مناقشة الآليات المطبقة حالياً لتقييم أثر هذه التدابير وحالتها الحالية من حيث التنفيذ، وبخاصة في مجال الخدمات اللوجستية المتعددة الأغراض. وفيما يتعلق بدفع تعويضات الوفاة والعجز، قالت إن المجموعة توافق

موافقة تامة على توصية اللجنة الاستشارية بتسوية كل المطالبات المعلقة على وجه السرعة، وإنها تتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة من الأمانة العامة خلال المشاورات غير الرسمية. واختتمت كلامها قائلة إن المجموعة تؤكد مجدداً ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة العمل على نحو وثيق مع جميع أصحاب المصلحة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مجالي التخطيط وصياغة السياسات وإن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والبعثات الأخرى في المنطقة هو أمر ذو أهمية خاصة.

٣٠ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنشئت منذ ما يزيد عن ٣٠ عاماً عملاً بقرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) وبسبب الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري. وعلى الرغم من المطالبات المتكررة بالانسحاب الكامل إلى حدود عام ١٩٦٧، فإن الاحتلال لا يزل قائماً، ومن ثم فإن وفده يؤكد أنه، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ينبغي تحميل تمويل القوة، على كاهل السلطة القائمة بالاحتلال.

٣١ - وأضاف قائلاً إن وفده ليس لديه اعتراض على مقترح إنشاء وظيفة موظف للشؤون المدنية بالرتبة ف-٤ بمكتب قائد القوة ليوفر حلقة اتصال مدنية بين القوة والسكان المحليين، بشرط أن يجرى هذا الاتصال من خلال مكتب الوفد السوري لدى لجنة الهدنة المشتركة الإسرائيلية - السورية، وبموافقة الدوائر الأمنية المختصة. وأكد عدم وجود موافقة مسبقة من قِبَل بلده على إنشاء هذه الوظيفة. وأعرب عن قلقه أيضا من أن اللجنة الاستشارية كررت في تقريرها الطلب الذي وجهته في عام ٢٠٠٨ إلى الأمين العام بأن يجرى استعراضا لترتيبات التمويل والدعم الإداري الخاصة بأفرقة المراقبين العاملين مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على الرغم من أن الجمعية العامة لم تتخذ إجراء بشأن تلك التوصية و لم تشر إليها بالتالي في قراريها ٦٢/٢٦٤ و ٦٢/٢٦٥.

٣٢ - وأردف قائلاً إن الجمهورية العربية السورية ما زالت تقدِّر العمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وكذا تعاون القوة مع السلطات السورية، وتود أن تعرب عن امتنانها للبلدان المساهمة بقوات.

٣٣ - **السيد عبد المنان** (السودان): قال إن الانتخابات العامة المقبلة تشكل مرحلةً حاسمةً في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، معربا عن أمله في أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان بتوفير الدعم الفني واللوجستي الكامل للعملية الديمقراطية. ولاحظ أن ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ تشير إلى أن طلباً تكميلياً يتعلق تحديدا بالدعم الانتخابي سيُقدَّم عندما تصبح الحالة أكثر وضوحاً. وأضاف قائلاً إنه الآن، وقد اكتملت الأعمال التحضيرية للانتخابات، يتوقع أن تتقدم البعثة بذلك الطلب.

٣٤ - واستطرد قائلاً إنه يشاطر اللجنة الاستشارية أملها في أن تُعرَض توصيات مجلس مراجعي الحسابات الموجهة إلى إدارة البعثة ونظرائها بالأمانة العامة، على الإدارة بأعلى مستوياتها. بيد أنه أعرب عن قلقه من استمرار تقرير الأداء المتعلق بميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في إدراج إنجازات فعلية ضمن فئة الإنجازات المتوقعة، وإدراج إنجازات لحكومة السودان ضمن فئة إنجازات البعثة. وفي حين أن هذا النهج قد يفيد في تبرير طلبات التمويل، فإنه يُحرِّف الصورة الحقيقية لإنجازات البعثة. وأعرب عن تشككه أيضا في التوصية الواردة في تقرير الأداء التي تحبذ الموافقة على الوظائف المقترحة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج مع تطبيق معامل للشغور نسبته ٧٥ في المائة، وليس نسبة الـ ٥٠ في المائة التي تُطبَّق عادة على الوظائف الدولية الجديدة، ونوه إلى أن المليون دولار المخصصة للمشاريع السريعة الأثر سيكون لها أثر ضئيل جداً في بلد تعداد سكانه ٤٠ مليون نسمة.

٣٥ - واسترسل قائلاً إنه بالرغم من إنجازات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلا أن العقد الأحادي المصدر الذي ساءت سمعته حاليا قد ألقى بظلاله على تلك التوصية. وكما أظهر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المراجعة التي أجريت لاستخدام التدابير الاستثنائية فيما يتعلق بهذه العملية، فإن العقد لم يخضع للرصد على النحو الصحيح، وتم تكبد تكاليف باهظة مقابل معدات لم تُسلَّم وخدمات لم تؤدَّ. وقال إنه لا يزال يأمل في أن تتخذ الأمانة العامة إجراء بناء على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وذكر أن العملية لا تزال تواجه نقصاً في الموظفين وفي المعدات، بما في ذلك الطائرات وطائرات الهليكوبتر وناقلات الأفراد، وأهاب بالدول الأعضاء أن تبادر إلى تقديم الدعم لسد هذه الثغرات. وأضاف قائلاً إن حكومته ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولتيسير المناقشات غير الرسمية الجارية بشأن ميزانيتيهما.

٣٦ - **السيد برانت** (البرازيل): قال إن وفده يؤيد الآراء التي أعربت عنها ممثلة أنغولا باسم مجموعة الدول الأفريقية. وتطرق إلى البند ١٤٦ من جدول الأعمال، فأكد أهمية تزويد بعثة الأمم المتحدة في السودان بالموارد اللازمة لإنجاز ولايتها. ووجه النظر إلى الاعتماد الإضافي الذي طُلب من أجل البعثة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فأعرب عن قلقه من أن توصية اللجنة الاستشارية بخفض المبلغ المرصود للإنفاق على البعثة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ستؤدي دون مسوغ إلى تقييد أنشطة البعثة وقد ينتج عنها احتياج مماثل إلى رصد اعتماد إضافي في تلك الفترة. وأعرب علاوة على ذلك عن عدم اقتناع وفده بتوصية اللجنة الاستشارية بتطبيق معامل للشغور نسبته ٧٥ في المائة فيما يتعلق بالوظائف الدولية الجديدة المتصلة بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، حيث إن تلك الأنشطة بالغة الأهمية بالنسبة لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية والتنمية. واختتم كلامه قائلا إن وفده يرى أن مستوى المخصص الحالي المحدد بمليون دولار للمشاريع السريعة الأثر، الذي يقترح الأمين العام الإبقاء عليه للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، غير كافٍ لتوفير مستوى مناسب من الدعم في بعض المجالات الحيوية، مثل الصحة والتعليم والهياكل الأساسية العامة والخدمات الاجتماعية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.